

رسالة ملكية الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 ذي الحجة 1418 الموافق 27 أبريل 1998، رسالة الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد براكش من 25 الى 27 أبريل 1998.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد إدريس الضحاك رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ندوة الخلية الافتتاحية للملتقى

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا بالغ السرور أن نحتضن مملكتنا الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان بدول حوض البحر الأبيض المتوسط. كما يسعدنا أن نشمل أشغاله بسابغ رعايت ونحيط المشاركين فيه بصادق ترحيبنا وموقور عنايتنا تعبيراً عن جلالتنا عن المكانة الرفيعة التي يحتلها موضوع حقوق الإنسان في فكرنا وسياستنا، إذ ما فتئنا نتجارب مع كل نداء يتعلق بحقوق الإنسان التجاوب التلقائي ونحيطه بالدعم المنشود، وهي سجية من سجايانا وورثناها عن أسلافنا وقبم حضارتنا العريقة ومكرناتنا الثقافية والروحية، وقد ترجمنا هذه العناية السابغة بحقوق الإنسان في دستور مملكتنا وفي مختلف تشريعاتنا ومواقفتنا، ومنها

الالتزامات الدولية التي صادفت عليها أو المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمتنا الي العديد منها.

ومما يبعث على الارتياح أن يبادر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعمل تحت الإمرة لمباشرة لجلالتنا الى تجسيد روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل العالم بذكراه الحسين وذلك بتنظيم هذا الملتقى المتوسطي الأول للمؤسسات الوطنية بتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا ومساهمة الندوية السمية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، وكلها مؤسسات يحدوها العزم الوثيق لتسمية حقوق الإنسان في الفضاء المتوسطي تعزيزا منها للمؤسسات الدولية العاصلة على حماية تلك الحقوق وتنسبتها.

إن بلدنا الذي يحتل سرقعا مهما على شفاف البحر الأبيض المتوسط : كان وما يزال وفق لمبادئ حقوق الإنسان وكرامته، وقد ناضل نضالا مرسوقا من أجل استقلاله واستعادة حقوقه بقيادة رائد التحرير والدنا المغفور له جلالة محمد الخامس. وما إن أحرز المغرب على استقلاله حتى أنفى جلالاته مههم وضع أنظمة ديمقراطية على كامل حكومته. فكان المغرب سباقا الى تكريس الحرية النقابية ووضع قانون الحريات العامة والأخذ مبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية وحاطة كل الفئات الجديدة برعاية الدولة بالشروط اللازمة لتوفير كرامتها. واستمررا في هذا النهج التوحيدي. فمنا منذ اعتلائنا عرش مملكتنا بتضوير التشريعات وتدعيم المؤسسات ووضع الآليات الكفيلة بتأمين حقوق رعايانا هذه الحقوق التي نص عليها دستور 1962 وحظي التنصيص عليها دستور بعناية خاصة في كل مراجعة دستورية.

لقد أردنا أن نقيم صرح دولة عصرية هي دولة القانون، أي دولة الحق

الذي يعلن ولا يعلى عليه، وهي الدولة التي تحمي الحريات وتستبعد ما يتنافى مع حقوق الإنسان من تشريعات وممارسات، وهكذا أخذت تلك الحقوق في دستور 1992 البعد العالمي عندما نص الدستور على تشييد المملكة المغربية بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً، وأناط بنا بوصفنا أميراً للزمتين أمانة صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، قمكنا رعايانا من الوسائل القانونية لصور كراستهم والدفاع عن حقوقهم إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها.

وامعانا منا في تحصين تلك الحقوق والحريات من كل انتهاك يمكن أنشأنا ضمن حكومتنا وزارة مكلفة بحقوق الإنسان ووزارة أخرى مكلفة بالأشخاص المعاقين .

كما أنشأنا المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين تجاه الإدارة، واضعين نصب أعيننا ضمن حقوق الإنسان طبقاً لـ عليه علينا ديننا الحنيف وقيم حضارتنا العريقة عبر كل المؤسسات القانونية والمدنية. وفي هذا السياق جاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مستقلة عن الحكومة تمثل سائر ترائع المجتمع المغربي، وتشتغل بالشغفة المعنوية اللازمة، لكي تكون وسيلة قانونية فعالة للدفاع عن حقوق المواطنين ضد أي غزوات ترتكب من جهة الإدارة أو السلطة .

وقد جعلنا نسبر هذا المجلس منوطاً بجعلتنا لينبوا المكانة العالية التي نريدها له وجعلناه أمانة مساعدتنا على إحقاق الحقوق والدفاع عنها، ملتئين عليه بمسؤولية التحقيق في كل ما يعرف عن عنيه من أشكال الانتهاكات لوضع الحقوق المشروعة في نصايها بكل نزاهة وشفافية ووضوح. وقد كان هذا المجلس في مستوى هذه المسؤولية لتحلى بفضيلة الحوار وانكب

على القضايا الموضوعة بين يديه يدرسها بكل تجرد ونزاهة، تطبيقاً لتوجيهاتنا وتحقيقاً لهدفنا المأمور، وهو استكمال كل مكونات دولة القانون.

وفي هذا السياق غبرنا باقتراح من هذا المجلس التشريعات المتنافية مع مقتضيات حقوق الإنسان المضمونة في المواثيق الدولية. ومن المعلوم أن هناك من الانتهاكات للحقوق ما يرجع إلى تصرفات الأفراد وأننى ما جيل عليه البعض من أذية أو ميل إلى العنف أو روح عدوانية، وهنا يكون للثقافة والتربية الدور الفعال في دعم ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع، وإثاب المسؤولية الجميع. فكلنا راع وكل منا مسؤول عن رعيته في محيطه المباشر كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا سرا فيه أن تخصيص الحقوق في عطاياها المتعددة رهين بتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية هي المنهج الكفيل بتحقيق ذلك، إذ بدونها لن يكون للإنسان أي أمل في ممارسة تلك الحقوق. وما نحن نرى مناطق من العالم تعصف به الصراعات العرقية المتأججة بفعل الفقر والجهل والبطالة بحيث يستعصي إرساء دولة القانون وتوفير احترام حقوق الإنسان في مناخ محروم من تنمية طاقاته البشرية وتوجيهها التوجيه السليم في فضال الأمن والسلم ومن الإقرار بهذه الضرورة يكتسي لقضاكم الأول هذا طابع خاص إذ كثيراً ما تكون معوقات توفير حقوق الإنسان تتجاوز إمكانيات الحكومات والجماعات، من هنا نصبح المؤسسات الوطنية للتنمية حقوق الإنسان والتي أصبحت تتمركز على المستوى الوطني والجهوي أداة فعالة في ترجمة تطلعات المنظمات الحكومية وغير الحكومية

التي وانه ملموس باعتبارها تمثل كل شرائح المجتمع المدني لأنها قادرة على تقديم كل ما يحتاج إليه من آراء استشارية وآليات للحوار الموصول في هذا الشأن.

وان حرص البحر الأبيض المتوسط لواعد بأن يكون خير منبت للحوار الجاد والتعاون المستمر في هذا المجال لأن له من التراث الحضاري ما يضمن له النجاح ويؤهله ليكون نموذجاً للغيره، وعلى ثقافته ترعرعت حضارات وثقافات إنسانية ونشأت علاقات دولية ثمودجية وكان لضاء للسببالات التجارية والثقافية القائمة على أساس التعديش الثقافي والمدني والحضاري الذي مارست شعوبه في ظل هذا التعاميش حقوقها الإنسانية أفراداً وجماعات. ولهذا فالأمل معقود عليكم في أن يسترجع هذا الحوض المتوسطي ما عرفه في الماضي من ازدهار وعرفته شعوبه من علاقات بشرة وتعايش فعال وتضامن في إحقاق الحقوق الإنسانية المشروعة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لعني يقين أن مشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية وعدة شخصيات أخرى عرفت بالتزامها بالرسالة النبيلة ومحبها للشهة السامية المنشئة في تكريم الإنسان لحماية حقوقه وتطويرها كاستندوية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ميري رويسون وغيرها من مناصري قضية حقوق الإنسان لكثيلة بأن تعطي هذا الملفاء كل أسباب النجاح والتوفيق.

إن لقاءكم هذا يأتي مباشرة بعد طفرة تاريخية حققتها ملكتنا تميزت بمسيرة ديمقراطية زائدة ارتكزت على تراضي وتوافق كل الفعاليات السياسية في البلاد حول ما طرحناه عليه من اقتراحات تتعلق بتعديل الدستور وتطويره وتوقيع عدد من المرائيق الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية بين أطراف الإنتاج والأحزاب السياسية من جهة أخرى، واقتراح العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للاستحقاقات السياسية وإجراء الانتخابات الجماعية والمهنية والتشريعية كانت نتيجتها تحقيق تجربة التساوب وتكريس حقوق المواطن المغربي في اختيار من يمثله ويتولى تدبير شؤونه العامة.

وإنه ليسعدنا أن تعيشوا معنا أجواء الحماس الوطني لتعميق هذه الاختيارات الديمقراطية المكرسة لحقوق الإنسان في بلدنا .
وفقكم الله وكلل ساعيتكم بالنجاح .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بحرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة 26 ذي الحجة عام 1418 هـ
موافق 24 أبريل سنة 1998
الملك الحسن الثاني
ملك المغرب